إدماج النوع الاجتماعي
في الموازنات الحكومية (النتائج - التطلعات)

ذكرى النقيب

مسؤل ادارة الاقتصاد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقـــدمة

أخذت اللجنة الوطنية للمرأة منذ إنشائها على عاتقها أهدافاً ومهاماً تنصب في مجملها بالنهوض بقضايا المرأة المختلفة من خلال اشتراكها برسم السياسات العامة والقطاعية وإدمـــاج قـــضايا واحتياجات المرأة فيها ومتابعة تنفيذها عبر عضواتها في كافة المؤسسات الحكومية.

وكان أبرز ماحققته اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها الآلية المؤسسية المعنية بقضايا المـــرأة هـــي المشاركة في إعداد الخطة الخمسية الثالثة وحرصها على إدماج قـــضايا واحتياجـــات النـــوع الاجتماعي في كافة محاور الخطة خاصة تلك التي تتقاطع مع اختصاصات جهات حكومية معنيـــة إضافة إلى تصميمها بقوة على إفراد مكون خاص بالقضايا التي لاتتقاطع مع أي مؤسسة حكومية .

وحرصاً من اللجنة على ترجمة هذه الاحتياجات إلى واقع فقد حاولت وتحاول جاهـــدة علـــى ضرورة توفير موارد مالية لدعمها من موازنة الحكومة انطلاقا من اهتمام الدولة بقضايا النـــوع الاجتماعي المختلفة و تنفيذاً للمبادئ الدستورية والقانونية والتزاما بالاتفاقيات الدوليـــة الـــتي صادقت عليها .

وعليه فإن اللجنة ارتأت أن تتبع أساليب التحسيس لصناع القرار في مجلس النـــواب و وزارة المالية وكذا توعية المسئولين الماليين في كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة إضافة إلى المخططـــين التنمويين ومديرات إدارة المرأة ورئيسات الفروع بهذا الموضوع حتى تتجسد احتياجات المرأة إلى واقع من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها .

و الجهود المكرسة للنهوض بأوضاع المرأة تفرضها الفجوات الهائلة التي لاتزال قائمة بينها وبين الرجل في مستوى تلبية الاحتياجات الضرورية ومستوى الانتفاع بمردود وأثار الموارد المنفقـــة في الميزانية كما أن التسريع بردم الفجوات النوعية في مختلف المجالات لايتم بدوافع أخلاقية أو إنسانية صرفة فمقتضيات التنمية المعاصرة جعلت من ذلك حاجة موضوعية ، المـــستفيد منـــها المجتمع بأسره وليس النساء بمفردهن والموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي هي إحدى الوسائل العملية والمجربة لجعل مسألة ردم الفجوة النوعية بين الجنسين في المجالات المختلفة امرا ممكن البلوغ بآجال أسرع ، وقبل أن نخوض في تفاصيل التجربة (تجربة اللجنة الوطنية للمرأة) في الدعوة للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي) والانجازات التي تحققت في هـــذا المجـــال سنعرض باختصار المفردات الخاصة بهذا الموضوع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ü مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع :

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ، ليست موازنة مستقلة تختص بالشئون المتعلقة بالمرأة واحتياجاتها بل تهتم أساسا بإعادة توزيع الإنفاق بناء على أولويات وأسس تراعي احتياجات النوع

ü أهدافها:

- تحويل السياسة والخطة إلى مخصصات مالية معتمدة ضمن الموازنة السنوية يمكن قياس مردودها ومدى تحيزها
- الكشف والتحديد للأنشطة المخصصة للمرأة والرجل ضمن الموازنة وفقا لأية نسب ومدى إسهامها في تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء
- التحقق من مدى كفاية المخصصات لتحقيق الأهداف المعلنة
- التحقق من مستوى مصداقية السياسات ومدى استجابتها لاحتياجات المواطنين
- رفع كفاءة الإنفاق وقياس فاعليته
- تحقيق قدر أعلى من الشفافية والرقابة والمساءلة

o جهود اللجنة الوطنية للمرأة في الدعوة لإيجاد موازنات مستجيبة لاحتياجات النوع

منطلقات الدعوة :

- o الدستور اليمني الذي أكد على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين .
- o إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة العامة لدولة 2006م -2010م .
- o التزام اليمن بتحقيق أهداف التنمية الألفية .
- o التزام اليمن باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين .
- o اتجاهات إستراتيجية تنمية المرأة بضرورة تخصيص موارد مالية للبرامج والمشاريع الموجهة للنساء والمستهدفة تضييق فجوة النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء .
- o ضعف استيعاب قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في إطار البرامج والمشاريع .
- o اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف المجالات التنموية .
- o استخدام هذه المنهجية في كثير من الدول العربية والأجنبية وكان لها أثارا ايجابية على التنمية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الخطوات :-
- تحسيس صناع القرار ومتخذي القرارات على المستوين المركزي والمحلي (وزارة الماليـــة ..... بأهمية التخطيط والإعداد لموازنات عامة وقطاعية على المستويين المركزي والمحلي مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي
- تحسيس كوادر المعهد المالي وإكسابهم مهارات التخطيط والإعداد لموازنات مـــستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي ومراقبتها من هذا المنظور بالإضافة إلى فتح قنوات الحوار مع المعهد المالي والتشاور حول إعداد دليل تدريبي لمفاهيم النوع الاجتماعي ووســـائل إدماجه في التنمية متضمنا مهارات إعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي
- إعداد العديد من أوراق العمل أهمها :
- ورقة عمل حول آليات إعداد الموازنات وأهمية تمثيل اللجنة الوطنية للمـــرأة في هـــذه الآليات (اللجنة العليا ، اللجنة الفنية ، اللجان القطاعية (وحـــدات الجهـــاز الإدارة للدولة) على المستوى المحلي في المحافظات)
- دراسة الموازنة الوظيفية لقطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي في محافظتي صـــعده وشبوه
- دراسة حول تطبيق قرار مجانية الولادة
- دراسة تتبع الإنفاق على توظيف المدرسات وبناء مدارس الفتيات
- تكوين فريق وطني في مطلع عام **2006**م لتحديد رؤية للموازنات الجندرية .
- رفعت اللجنة الوطنية للمرأة مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء لتمثيلها في اللجنة الوزارية العليا واللجان الفنية العامة على مستوى القطاعات على غرار العمل بالنسبة للخطـــة الوطنية العامة، وصدر قرار وزير المالية رقم (**198**) لسنة **2007**م بإشراك اللجنـــة الوطنية للمرأة في قوام اللجان الفنية لمناقشة الموازنة العامة للدولة للعام**2008**م .وتمثلت نتيجة هذه المشاركة بالتالي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ü نتائج المشاركة في اللجنة الفنية لمناقشة الموازنات القطاعية

الهدف : معرفة مدى استيعاب الموازنات الحكومية القطاعية لقضايا النوع الاجتماعي :

النشاط	المكلفون	المؤسسات المستهدفة	" الايجابيات "	" السلبيات "	التوصيات
إشراك كادر اللجنة الوطنية للمرأة في مناقشة موازنات الأجهزة الحكومية	ممثلون من الإدارات التالية: o (التنمية،الصحة، السياسة ، الاقتصاد) o الشركاء o الإعلام o المتابعة والتقييم (مرفق كشف بالأسماء)	- وزارة الصحة والسكان - وزارة التعليم العالي - وزارة الخارجية - وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - وزارة الإعلام - وزارة الخدمة المدنية - المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات - الهيئة العامة للتأمينات - مصلحة السجون - اللجنة العليا للانتخابات	- تعكس هذه المشاركة صدق وجدية التوجهات السياسية في تبني قضايا النوع الاجتماعي . - إضافة اللجنة الوطنية للمرأة إلى قوام اللجنة الفنية بقرار وزير المالية بناءً على مذكرة رئيس مجلس الوزراء. - تقبل بعض الجهات لتدخلات ومقترحات كادر اللجنة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وتحديداً في البابين الأول ، الرابع مثل اعتماد درجات وظيفية للكادر النسائي أو إضافة بعض الموارد للأنشطة الخاصة بالنساء .	-امتعاض بعض ممثلي الجهات لوجود كادر نسائي من اللجنة الوطنية للمرأة يناقش في الأمور المالية التي تعتبر حكراً على الرجال وسراً خالصاً للجهة نفسها فقط . - معظم خطط موازنات الجهات كانت لاتسلم إلى كادر اللجنة الوطنية للمرأة لا قبل ولا أثناء المناقشة أو حتى بعدها الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان طرح تدخلات موضوعية ودقيقة بشان قضايا النوع الاجتماعي . -عدم الالتزام بالجدول الزمني للمناقشة المعد سلفاً من وزارة المالية والتأجيل المتكرر	- الاهتمام بتدريب الكادر المالي على أهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنات . - توزيع مسودة الموازنات الحكومية سلفاً لأعضاء اللجنة الفنية حتى يتم الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات لما ورد فيها . - الالتزام بجدول زمني ثابت ومحدد أثناء فترة الدوام الرسمي حتى تتمكن ممثلات اللجنة الوطنية للمرأة المشاركة بالفعالية. - وضع معايير وضوابط للمناقشة والانتقال من بند إلى بند وفقاً للتسلسل واعتماد السقوف التأثيرية بشكل متساوي وعادل بين الجهات . - الأخذ بمبدأ الشفافية والوضوح عند مناقشة الموازنات لأنها في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

		- وزارة المياه والبيئة	- إضافة تجربة جديدة إلى خبرات كادر اللجنة عززت وساهمت في بناء قدراته .	للمناقشة دون إبلاغ اللجنة بذلك. -مناقشة الموازنات لا تعتمد على أسس واضحة ومحددة وإنما يسودها الغموض وتخضع قبول ما جاء منها أو رفضها للعلاقات الشخصية . - أن معظم المناقشات كانت تؤجل إلى الفترة المسائية مما يصعب على الكادر المشاركة فيها . - عدم وجود كادر نسائي مشارك من الجهات عدا ممثلة اللجنة فقط يجعل طرح قضايا النوع الاجتماعي اقل تأثيرا	الأخير موازنات حكومية تخدم مصلحة الوطن والمواطن . - إشراك إدارات المرأة والكادر النسائي العامل في الإدارة المالية في الجهات الحكومية في إعداد ومناقشة الموازنة يضمن توجيه الموارد المالية لصالح احتياجات النوع الاجتماعي.

- تحليل الموازنات من منظور النوع الاجتماعي
- تقييم بعض المشاريع والبرامج التنموية لمعرفة مدى أثرها الايجابي على النوع الاجتماعي
- تحسيس صناع القرار والمخططين ومعدي الموازنات باحتياجات النوع الاجتماعي لتخصيص الموارد المالية لتلبيتها .
- السعي لاعتماد مشروع حكومي خاص بإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات ضمن الدعم الحكومي، لمشاريع المرأة وفي إطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة والخاصة بدعم قدرات النوع الاجتماعي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- اعتماد مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي 2007م-2010م في إطار الدعم الحكومي لمشاريع المرأة وأنجزت أنشطة السنة الأولى للمشروع .

ü أهداف المشروع :

- التعريف بمفهوم الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي .
- إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في الموازنات الحكومية القطاعية والمحلية .
- تضيق فجوة النوع الاجتماعي في كافة المجالات التنموية .

ü أنشطة المشروع في السنة الأولى :

1- مجموعة من اللقاءات التشاورية مع صناع القرار في كلا من (مجلس النواب، وزارة التربية والتعليم، وزارة الخدمة المدنية، وزارة الصحة) .

2- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية على المستوى المركزي ومحافظات (تعز، الحديدة، شبوه) استهدفت المخططين والماليين ورئيسات فروع اللجنة في المحافظات .

3- إعداد مطوية تعريفية بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي تضمنت التعريف ب:

- تعريف مفهوم الموازنة .
- مبررات إيجاد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي .
- أهداف الموازنة .
- خصائص الموازنات النوعية .

ü 4- إنشاء إدارة عامة لموازنات النوع الاجتماعي تابعة لقطاع الموازنة في وزارة المالية أهم مهامها :

ü تحليل الموازنة العامة والقطاعية من منظور النوع الاجتماعي .

ü رصد المشاريع الموجهة للمرأة في إطار البرنامج الاستثماري في كافة القطاعات وتحليلها لمعرفة مدى ملاءمتها وملامستها لاحتياجات النساء .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الاشتراك في اللجان الفنية الخاصة بإعداد الموازنات لتوجيه الموارد لصالح احتياجات النساء وفقا للأولويات والمشاكل والاحتياجات التي ترفع من الميدان بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة .
- الاشتراك في وضع السقوف التأشيرية لموازنات الجهات الحكومية والمحافظات وتحديد الموارد اللازمة للمرأة من خلالها .
- التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة وإفادتها باى مستجدات أو متغيرات قد تطرأ على توجهات وزارة المالية والقطاعات المختلفة فيما يتعلق بموازنات النوع .
- إصدار تعميم من وزارة المالية موجه إلى الجهات المختلفة بإشراك إدارة المرأة في وضع مشاريع لاحتياجات النوع لادارجها ضمن موازنات الجهات وفقا للأولويات التنموية .
- التنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة في وضع برامج تأهيلية للكادر المالي في مجال إدماج النوع الاجتماعي في إطار الموازنات العامة والقطاعية .
- المشاركة في مناقشة الحسابات الختامية .
- مراجعة النصوص القانونية فيما يتعلق بالقضايا المالية من منظور النوع الاجتماعي واقتراح التعديلات والاحتياجات أن وجدت .
- إعداد خطط سنوية للادراة منسوخة للجنة .
- إشراك اللجنة في مناقشات الموازنات التابعة للجهات .
- زيادة المخصصات المالية لمشاريع اللجنة لمواجهة التحديات وتحديات ومشاكل اللجنة .

- توجهات مستقبلية

1- مراجعة تعديل الدليل التدريبي الخاص بموازنات النوع الاجتماعي التابع لمنظمة الـ GTZو يمننته

- 2- تنفيذ دراسة تحليلية للموازنة الحكومية والخروج باليات واضحة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي فيها
- 3- تقديم مشروع قرار إلى المجلس الأعلى للمرأة بشأن اعتماد ممثلات اللجنة في المؤسسات الحكومية والمحافظات للجان إعداد ومناقشة الموازنات
- 4- تدريب الكادر المالي على آليات إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات .
- 5- بناء قدرات الإدارة العامة لموازنات النوع الاجتماعي في وزارة المالية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- 6- عقد لقاءات مع صناع القرار والمختصين في الوزارات والمحافظات من أجل تعزيز هذا الجانب
- 7- دراسة تتبع الإنفاق في تعليم البنات في عدد من محافظات الجمهورية .

- المراجـــع :

1- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفم) المكتب الإقليمي للدول العربية ، الموازنـــة الحساسة للنوع الاجتماعي ، الطبعة الأولى ،2007م

- د/ عبدالقادر البناء ، أهمية الموازنات المستجيبة النوع الاجتماعي ،2007م
- أ/ حورية مشهور ، الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي ، 2007م
- أ/ هناء هويدي ، نتائج مشاركة اللجنة الوطنية للمرأة في اللجان الفنية لمناقشة الموازنة العامة للدولة للعام 2008م ،2007م .
- أ/ هناء هويدي ، تقارير مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجـــات النـــوع الاجتمـــاعي ،2007م .
- أ/ ذكرى النقيب ، تقارير مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجـــات النـــوع الاجتمـــاعي ،2007م .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com